العدد 3554 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1441 - الموافق 24 ديسمبر 2019
Tuesday 24 December 2019 - No.3554 - 12 th Year

مظاهرات صاخبة تندد بترشيح السهيل

العراق: برهم صالح يلوح بالاستقالة

الرئيس العراقي برهم صالح

جانب من مظاهرات العراق

- برلمانية تكشف عن مناصب في وزارة تباع بمليون دولار
- تشكيل مجلس مفوضية الانتخابات من 9 قضاة
- مقتل عنصري أمن بانفجار سيارة غربي الأنبار

بغداد – «وكالات»: أفادت وسائل إعلام عراقية مساء الأحد بأن الرئيس العراقي برهم صالح لوح للقوى السياسية بالاستقالة من منصبه قبل تكليف مرشح للحكومة الجديدة لا ينال قبول الشعب.

وبحسب المصادر، فإن الرئيس العراقي يتعرض حالياً لضغوط من كبيرة من «تحالف البناء لتمرير المرشح قصي السهيل لمنصب رئيس الحكومة المقبلة وأن الرئيس العراقي حث الكتل على الاستماع إلى مطالب المتظاهرين».

من ناحية أخرى هدد متظاهرون عراقيون أمس الإثنين، بتصعيد الاحتجاجات في حال إصرار القوى والأحزاب والكتل البرلمانية على تمرير المرشح قصي السهيل لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وقال متظاهرون، إن الليلة الماضية وساعات الصباح الأولى من أمس، شهدت تدفقا كبيرا من المتظاهرين بعد سماع الأنباء حول تسمية المرشح قصي السهيل لمنصب رئيس الوزراء، كما نظموا مسيرات ليلية حتى ساعات الفجر ورددوا شعارات تؤكد رفض ساحات التظاهر تكليف المرشح السهيل لتشكيل الحكومة المقبلة والمطالبة بتسمية مرشح مستقل.

وأكد المتظاهرون أنه تم إغلاق الطرق والجسور وإحراق الإطارات وإعلان حالة العصيان والإضراب العام عن الدوام في المدارس والجامعات والدوائر الحكومية والخروج إلى الشارع بكثافة لإرغام الأحزاب على سحب مرشحهم وتسمية بديل يحظى بالقبول من قبل الجمهور.

وأعلن المتظاهرون في بيانات صحفية بساحات التظاهر الليلة قبل الماضية عن تطوير أساليب التظاهر ورفع حالة التصعيد، ومنع دخول نواب البرلمان إلى المحافظات التي تشهد مظاهرات احتجاجية.

كما شدد المتظاهرون في البيانات على أن سلطة الأحزاب تصر على الاستخفاف بمطالب المتظاهرين، وأن ترشيح قصي السهيل مرفوض شعبيا وستكون لهم كلمة حاسمة من خلال مسيرات سلمية مليونية تعبيراً عن رفضهم أي مرشح من خارج مطالب المتظاهرين.

وأعلنت محافظة الناصرية اعتبار أمس الاثنين عطلة رسمية تحسبا لأي تصعيد قد تشهده المحافظة على خلفية التوترات التي ترافق تسمية رئيس جديد للحكومة، فيما قام العشرات من المتظاهرين في بغداد بالإضراب عن الطعام حتى تتحقق مطالبهم بتسمية مرشح مستقل لتشكيل الحكومة وتمرير قانون الانتخابات العراقية الجديد ، فيما أغلق متظاهرو البصرة الطرق المؤدية الى الحقول النفطية بالإطارات.

ومنذ فجر أمس دخل العراق عملياً في الفراغ الدستوري بعد انتهاء المهلة الدستورية للرئيس العراقي برهم صالح بتشكيل الحكومة خلال 15 يوما من قبول استقالت حكومة عادل عبد المهدي.

وشهدت الليلة الماضية جدلاً كبيراً حول تسمية قصي السهيل لمنصب رئيس الوزراء الأمر الذي يرفضه الرئيس العراقي، حسبما أفادت وسائل إعلام عراقية.

ويدعم الزعيم الشيعي مقتدى الصدر وعمار الحكيم ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي تقديم مرشح مستقل لتشكيل الحكومة الجديدة.

ومن المنتظر أن يعقد البرلمان العراقي جلسة اعتيادية لاستكمال إقرار بنود قانون الانتخابات الجديد، بعد أن صادق في الجلسة الماضية على 14بندا من اصل 50 هي إجمالي بنود القانون الجديد.

ونشرت الحكومة العراقية منذ ساعات الصباح الاولى قوات عسكرية وامنية واستخبارية في الشوارع والساحات والأزقة، وفي محيط الأبنية الحكومية والمدارس وحول البنوك والمتاجر معززة بالآليات والعجلات العسكرية وهم يحملون الأسلحة.

من ناحية أخرى قالت عضو مجلس النواب العراقي، عالية نصيف، أمس الاثنين، إن هناك عمليات بيع مناصب بدرجة مدير عام في وزارة الكهرباء بسعر مليون دولار للمنصب الواحد من قبل من أسمتهم بـ«الفاسدين».

وذكرت البرلمانية العراقية في بيان صحافي، اليوم، أن «الفاسدين في وزارة الكهرباء عرضوا مجموعة من الدرجات الخاصة (مدراء عامين) لأشخاص متهمين بالفساد ولا يمتلكون أية كفاءة ولا نزاهة، إما بدعم من حزب أحكم قبضته على هذه الوزارة، أو شركات مشبوهة اشترت المناصب لتمرير عقودها الفاسدة، أو بدعم من عصابة لندن، حيث تبين أن الوزارة تم بيعها لمستثمرين عراقيين مقيمين هناك، وتم وضع الجهة العليا الحالية عليها لتنفيذ أجندات السرقة والنهب وتمرير عقود فاسدة ستُرهن اقتصاد العراق مقابل عمولات غير مسبوقة».

وشددت على ضرورة أن «تتدخل الجهات الرقابية لإيقاف المتاجرة بالمناصب ووضع حد لهذه المهزلة، فالشخص الذي يشتري منصب مدير عام بهذا المبلغ الضخم من المؤكد أنه سيضمن تحقيق ربح أكثر بكثير من الرشوة التي دفعها، وبالتالي سيستمر الفساد في هذه الوزارة».

من جهة أخرى أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق أمس الاثنين انتخاب 7 قضاة لتشكيل مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

وذكرت مصادر في مجلس القضاء الأعلى أنه «بعد إجراء القرعة من قبل مجلس القضاء الأعلى تم اختيار القضاة عباس فرحان حسن وجليل عدنان خلف وعامر موسى محمد وفياض حسين ياسين وعلي رشيد ومستشاري الدولة انعام ياسين محمد وفتاح محمد ياسين كاعضاء لمجلس مفوضية الانتخابات».

وأوضحت أنه تمت مفاتحة مجلس القضاء الأعلى في إقليم كردستان، لإرسال مرشحين 2 تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في القانون يمثلون محافظات الإقليم في مجلس المفوضية.

ولأول مرة منذ تشكيل مفوضية الانتخابات بعد عام 2003 لإدارة الانتخابات العراقية يتم تشكيل مجلس مفوضية من قضاة غير ممثلين بالأحزاب الكبرى كما جرت العادة لإدارة الانتخابات المقبلة.

وبعد تشكيل مجلس المفوضية من القضاة استجابة لمطالب المظاهرات الاحتجاجية بعد اخفاق عمل المفوضيات السابقة.

من جانب آخر أعلنت خلية الإعلام الأمني العراقي، أمس الإثنين، مقتل عنصري أمن وإصابة ضابط بانفجار سيارة مفخخة عند تقتيشها غربي محافظة الأنبار.

وقالت الخلية في بيان وفق السومرية نيوز نسخة منه، إنه «من خلال المتابعة الميدانية للعجلات المشتبه بها وأثناء مرور أحد الدوريات على طريق مفرق القائم، تم ملاحظة سيارة متوقفة على جانب الطريق وعند تفتيشها انفجرت».

وأضافت، أن ذلك «أدى إلى مقتل مقاتلين اثنين من الفوج الثاني باللواء 32 في الفرقة الثامنة الماسكة للمنطقة، كما جُرح أحد الضباط»، موضحة أن «البحث ما زال مستمرا عن العناصر الإرهابية التي أقدمت على هذا العمل الإجرامي».

اليمن: اعتراف حوثي بالتعاون العسكري مع إيران

وزير الدفاع الإيراني وسفير الميليشيات غير الشرعي بـ طهران

عدن – «وكالات»: كشف عنصر حوثي عينته الميليشيات سفيرا في طهران، عن علاقة الجماعة بالنظام الإيراني عسكريا وباعتراف «موثق» هذه المرة التي تعد الأولى من نوعها، حسبما ذكرت صحيفة الشرق الأوسط، أمس الإثنين.

وذكر الصحيفة أنه رغم إعلان الحكومة اليمنية، أنه «سفير مزور» ولا يمثلها، فإنه ساهم في جعل الجماعة تعترف، وإن كانت لا تدري بالعلاقة، لا سيما ما يتعلق بتزويد الجماعة بالأسلحة.

وفي حين ظلت الجماعة الحوثية طيلة السنوات الماضية تنفي على لسان قياداتها وجود أي دعم إيراني عسكري، كانت التحقيقات الدولية وشحنات الأسلحة المهربة التي أوقفت في عرض البحر أدلة دامغة على استمرار طهران في توفير الأسلحة كافة لميليشياتها في طهران.

وبثت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الميليشيات الحوثية، أمس الأول الأحد، صوراً جمعت ممثلها في طهران إبراهيم الديلمي الذي يتنحل صفة السفير اليمني منذ اعتراف طهران به قبل أسابيع، مع وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي.

وذكرت النسخة الحوثية من وكالة «سبأ» اليمنية أن الديلمي بحث مع الوزير الإيراني «سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات العسكرية»، وقالت إنه أشاد بعلاقات التعاون بين إيران والجماعة «على مختلف الأصعدة».

ونسبت المصادر إلى حاتمي أنه أكد من جهته على «ضرورة تعزيز وتمتين العلاقة بين الجيش الإيراني» والميليشيات الحوثية التي أشار إليها بوصف «الجيش اليمني» في سياق اعتراف طهران بالانقلاب الحوثي.

وكشفت تقارير غربية حديثة عن حجم الحضور الإيراني العسكري في اليمن الذي يتزعمه القيادي في الحرس الثوري الإيراني عبد الرضا شهلايي إلى جانب نحو 400 من عناصر الحرس الثوري.

وكان نائب قائد الحرس الثوري، علي فدوي، اعترف في تصريحات سابقة بأن إيران تدعم الحوثيين في اليمن بكل ما تستطيع، وقال إن «ما يمنع إرسال قوات إيرانية إلى اليمن كما يحصل في سوريا هو الحصار المفروض على اليمن»، بحسب قوله.

وتعتقد مصادر غربية أن شهلايي بات «قاسم سليماني اليمن»، وتتهمه بأن لديه «تاريخا حافلا باستهداف الأمريكيين وحلفاء الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم».

من ناحية أخرى قتل عدد من عناصر ميليشيا الحوثي، مساء الأحد، بمواجهات مع عناصر من الجيش الوطني اليمني، غربي مدينة تعز جنوبي غرب اليمن.

واندلعت المواجهات، وفق ما ذكر موقع «سبتمبر نت» الإخباري التابع للجيش، أثناء محاولة عناصر من الميليشيا الحوثية، التسلل باتجاه مواقع الدمنة، وعنصورة، في جبهة الدفاع الجوي.

وأحبطت قوات الجيش محاولة الميليشيا وأجبرتها على التراجع والفرار، بعد سقوط قتلى وجرحى في صفوفها.

السعودية: أحكام بإعدام 5 متهمين بمقتل خاشقجي

المتحدث باسم النيابة العامة السعودية

الرياض – «وكالات»: أعلنت النيابة العامة السعودية، أمس الإثنين، صدور أحكام ابتدائية بحق 11 متهما في قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي، كما أعلنت الحكم على 5متهمين بالقتل قصاصا، والسجن 24 عاما لـ3 آخرين.

وبحسب صحيفة «الرياض» السعودية، تم استكمال تحقيقات النيابة العامة وإجراءاتها في هذه القضية التي شملت (31) شخصا، حيث تم إيقاف (21) شخصا منهم، وتم استجواب (10) أشخاص منهم دون توقيف لعدم وجود ما يستوجب إيقافهم.

ولفت إلى أن التحقيقات أثبتت عدم وجود عداوة بين المدانين وخاشقجي، فضلاً عن عدم وجود نية مسبقة للقتل.

وأوضحت النيابة السعودية، خلال مؤتمر صحافي، في الرياض، أنه تمت محاكمة كل من ثبت تورطه في تلك القضية، مضيفاً أن المحكمة عقدت 9 جلسات في قضية خاشقجي وصدر الحكم في الجلسة العاشرة.

كما لفت إلى أن ممثلين من أسرة خاشقجي ومن تركيا حضروا جلسات القضية.

وأعلنت النيابة السعودية، أنه تم توجيه الاتهام إلى 11 موقوفا، وجرى التحقيق معهم، والحكم على 5 بالإعدام وعلى 3 آخرين بالسجن في أحكام وصلت بمجملها إلى 24 عاما.

وأضافت أن، المحكمة ردت طلبات تتعلق بـ 10 أشخاص، حيث تم إطلاق سراحهم لعدم كفاية الأدلة ومن بينهم نائب رئيس المخابرات أحمد العسيري، والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني».

وأشارت النيابة إلى أنه تم الإفراج عن القنصل السعودي في تركيا محمد العتيبي في القضية؛ لإثبات وجوده في مكان آخر وقت وقوع الجريمة.

وأشارت إلى أن تلك الأحكام في قضية خاشقجي غير قطعية وقابلة للاستئناف، ومن بعد الاستئناف ترفع الأحكام إلى المحكمة العليا.